وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا/ النجف الأشرف
قسم العلوم السياسية

أزمة التغيير السياسي في مصر بعد عام ٢٠١١م

رسالة ماجستير

تقدّم بها الطالب

زيد محمد علي أمين شمسه

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا – قسم العلوم السياسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية – قسم الفكر والنظم السياسية

بإشراف الاستاذ الدكتور

سعيد مجيد دحدوح

١٤٤٠هـ **٢٠١٨م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة : الآية (٣٠)

الإهداء

أهدي هذا الجهد ...

إلى من رباني وأدّبني فأحسن تربيتي، وتأديبي، الذي كان من عشـــاق العلم والأدب والشعر والدي المرحوم

وإلى روح خالي العزيز الذي منحنا هذه الفرصة لنيل العلم والمعرفـــة، ورفيق أبي طيلة حياته، إلا السنين الذي خرج بها من العراق قســـراً، المرحوم السيد محمد بحر العلوم،

وإلى من وضع الله الجنّة تحت قدميها، التي كانت تحثني على نيل العلم والمعرفة والتخرج بتفوق

وإلى من قيل فيه(من علمك حرفاً ملكك عبداً) أستاذي العزيـــز الاســـتاذ الدكتور سعيد مجيد دحدوح.

وإلى نور عيني وقرة فؤادي التي شاركتني الســـراء والضـــراء طيلة عشرون عاماً زوجتي العزيزة التي لم تغفل عن رعايتي لحظة مع انشغالها بتحضيرها لأطروحة الدكتوراه في علم النفس العام .

إلى وطني العزيز العراق الجريح ومحـــافظتي النجـــف الأشـــرف موطن العلم والعلماء

إلى شهدائنا الأبرار، الذين ضحّوا من أجل تراب هذا البلد الغالي،

إلى كل من يعشق العلم والمعرفة

أقدم هذا الجهد البسيط الذي ما هو إلا جزء من قطرة في بحر العلم، فتقبّلوه مع فائق الشكر والاحترام.

شكر وعرفان

قال رسول الله : (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

فالعرفان بالجميل يقتضي وفاء أهل الفضل، وبه أتقدّم بجزيل شكري، وفائق تقديري واحترامي لأستاذي المشرف الاستاذ الدكتور سعيد مجيد دحدوح، لقبوله الإشراف على إعداد هذه الرسالة، ولما بذله من جهد وصبر في توجيهي .

وأتقدّم بأسمى عبارات الشكر والعرفان وأعمق معاني الامتنان إلى أساتذتي في معهد العلمين للدراسات العليا، ولاسيما مؤسسي هذا الصرح العملاق، الذي أتاح لنا فرصة التزوّد بالعلم والمعرفة، ونيل الشهادات العليا الرصينة. وأتقدم بالشكر والعرفان الى مكتبة جامعة القاهرة في مصر ومكتبة الجامعة الأردنية في عمان ومكتبة الروضة الحيدرية المقدسة ومكتبة جامعة النهرين ومكتبة جامعة بغداد ومكتبة الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية ومكتبة معهد العلمين للدراسات العليا لرفدهم لي بالمصادر التي استفدت منها لانجاز هذا البحث .

المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١.	الإهداء	أ
٢.	شكر وعرفان	ب
٣.	المقدمة	١-٧
٤.	أهمية الرسالة	٥
٥.	فرضية الرسالة	٥
٦.	إشكالية الرسالة	٦
٧.	منهجية الرسالة	٦
٨.	هيكلية الرسالة	٦-٧
٩.	**التمهيد: إطار مفاهيمي**	٨-٢٨
١٠.	أولاً: مفهوم الأزمة	٩-١٩
١١.	ثانياً: مفهوم التغيير	١٩-٢٨
١٢.	**الفصل الأول : أزمات النظام السياسي في جمهورية مصر العربية**	٢٩-
١٣.	المبحث الأول: المؤسسة التنفيذية في النظام السياسي	٣٠-
١٤.	المطلب الأول/ دور رئيس الجمهورية في مصر	٣٠-٣٧
١٥.	المطلب الثاني/ سياسة التوريث	٣٨-٤٢
١٦.	المبحث الثاني/ أزمة الحقوق والحريات العامة في جمهورية مصر العربية	٤٣-٦٦
١٧.	المطلب الأول/ الحقوق والحريات العامة	٤٣
١٨.	المطلب الثاني: موقف النظام من الحقوق والحريات العامة	٤٥-٤٧
١٩.	أولاً: الموقف من الصحافة	٤٧-٤٩
٢٠.	ثانياً: الحياة الحزبية والمعارضة	٥٠-٥٩
٢١.	ثالثاً: الانتخابات الرئاسية في جمهورية مصر العربية	٥٩-٦٦
٢٢.	المبحث الثالث: الازمة الاقتصادية في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير	٦٧-
٢٣.	المطلب الأول: الموارد الاقتصادية في مصر	٦٧-٧٧

٢٤.	المطلب الثاني: الازمة الاقتصادية التي مرت بها مصر	٧٧-٨٨
٢٥.	**الفصل الثاني: ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أزمة بناء الدولة وإدارة الحكم**	٨٩-
٢٦.	المبحث الأول: ثورة ٢٥ يناير وتطوراتها	٩١-
٢٧.	المطلب الأول: انطلاق ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	٩١-١٠٠
٢٨.	المطلب الثاني: محاولة إجهاض الثورة	١٠-١٠٦
٢٩.	المبحث الثاني: المرحلة الانتقالية بعد أزمة نظام الحكم	١٠٧
٣٠.	المطلب الأول: المرحلة الانتقالية الأولى بعد تنحي الرئيس (محمد حسني مبارك) عن الحكم	١٠٧-١١١
٣١.	المطلب الثاني: تعديل الدستور وانتخاب مجلس الشعب	١١١-١٢٥
٣٢.	المبحث الثالث: الموقف العربي والدولي من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م	١٢٦-١٤٥
٣٣.	المطلب الأول: الموقف الدولي من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	١٢٦-١٤٢
٣٤.	المطلب الثاني : الموقف العربي	١٤٣-١٤٥
٣٥.	**الفصل الثالث: أزمة التغيير في مصر والتطورات السياسية بعد عام ٢٠١٢**	١٤٦-٢٠١
٣٦.	المبحث الأول: التحول الديمقراطي بعد المرحلة الانتقالية في مصر	١٤٧
٣٧.	المطلب الأول: تطورات التحول الديمقراطي في مصر	١٤٧-١٧١
٣٨.	المبحث الثاني: ثورة يونيو ٢٠١٣ والمرحلة الانتقالية	١٧٢-١٨٥
٣٩.	المبحث الثالث: انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً للدولة.	١٨٥-٢٠١
٤٠.	الخاتمة:	٢٠٢-٢٠٥
٤١.	المصادر والمراجع	٢٠٦-٢٢٣

المقدمة

اذا كان النظام السياسي هو انعكاس لواقع اجتماعي معين ، فالنظام السياسي الملائم ، هو ذلك النظام الذي ينبع من خصائص المجتمع وتاريخه وقيمه ، ويلبي متطلباته في التنمية والبناء الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي السليم ويكون اداؤه انعكاسا لرغبات مواطنيه في تحقيقه امالهم ، وان ذلك البناء لابد من ان يصب في دعم الاستقرار السياسي وابعاد عناصر الاضطراب داخل النظام ومحيطه ومن ثم قدرته على احداث تحولات جوهرية عبر استحداث الوسائل والمؤسسات القادرة على اجراء التحولات واستيعاب النتائج ، أي ان النظام السياسي انما يستجيب لاحتياجات امال الشعب لأنه يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يعيشه .

ان النظم السياسية في عدد من دول العالم الثالث ولاسيما في الدول العربية تعاني كثيرا من المشاكل والازمات تحول دون بلوغها الاستقرار والامن وتواجه جملة من الازمات التي تشكل تحديات امام استقرارها ومن ابرز الازمات التي تعترض عمل النظام السياسي ، هي : ازمة الشرعية وابسط تعبير عنها حالة عدم القبول والرضا من قبل الشعب عن ذلك النظام بسبب التعسف والقسوة وغياب الحقوق والحريات العامة .

ان الفساد السياسي الذي ينخر جسد المجتمعات (منها جمهورية مصر العربية) و تمسك الحاكم بالسلطة الى ما شاء الله ، ومن ثم الذهاب الى سياسة التوريث او بتأليف الاحزاب السياسية الشكلية التي لم تهيء بيئة سياسية ديمقراطية حقيقية ومن ثم تكرر السلطات نفسها وتظهر على انها المنقذ الوحيد الضروري.

ان النخبة التي حكمت مصر ولاسيّما بعد رحيل الرئيس (جمال عبد الناصر) تتصف ربما بالانغلاق والجمود،(على الرغم مما يتميز به المجتمع المصري من قابلية عالية للحراك الاجتماعي والسياسي) ، ان دائرة الاختيار السياسي ضيقة للغاية وربما مغلقة .

هكذا تعامل النظام السياسي مع الشعب المصري . وان كل ما جرى في مصر ولاسيما بعد غياب أو تغييب دورها قد لا ينسجم مع تاريخ الشعب المصري وجغرافيته وهويته .

حظيت جمهورية مصر العربية بموقع مهم ومميز، فعند اراضيها تلتقي قارة افريقيا وآسيا عبر شبه جزيرة سيناء الواقعة في قارة اسيا كما لها سواحل طويلة تمتد على البحرين المتوسط والاحمر والذي تم الربط بينهما عبر قناة السويس عام ١٨٦٩ التي قربت بين المسافات واصبحت من اهم خطوط الملاحة الدولية .

تعرف جمهورية مصر العربية بانها من اقدم الحضارات على الارض، وتواكبت عليها عدد من العصور والحقب التاريخية التي لازالت شواخصها حاضرة الى اليوم . مر عليهم الفرس والاسكندر المقدوني وغزاها الرومان الذي دام حكمهم (٦٠٠) عام ، كما شهدت ظهور المسيحية فيها وبعدها جاء الفتح الاسلامي وتحولت مصر الى دولة اسلامية، ومركز هام للعالم الاسلامي عبر جامع الازهر ومرجعيته الدينية وتأسست فيها عدد من الدول مثل الطولونية والاخشيدية والفاطمية ثم الايوبية ثم المماليك بعدها اصبحت تحت الحكم العثماني وتحولت بعد عام ١٩١٤ الى سلطنة ثم مملكة ثم جمهورية عام ١٩٥٢.

فكانت ثورة مصر في تموز / يوليو ١٩٥٢ انعطافة مهمة في الواقع العربي والاقليمي والدولي . لقد خلقت الثورة التي انهت النظام الملكي قلقا حقيقيا لأنظمة استورثت الحكم من المستعمر وظلت في خدمته بعد ان رفعت الثورة شعار التحرير وحق تقرير المصير وسياسة الحياد ثم سياسة عدم الانحياز، وكانت مصر من الدول الداعمة لحركات التحرير في افريقيا وفي الجزائر واليمن وغيرها . كما اصبحت مصر احد اعمدة حركة عدم الانحياز الى جانب الهند واندونيسيا ويوغسلافيا التي نجحت (الحركة) في خلق نوع من التوازن في ظل الاستقطاب الدولي وانقسام العالم الى معسكرين . وظلت مصر قطبا مهما مكنها من ان تؤدي دورا محوريا حاسما احيانا في عدد من القضايا السياسية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . لقد استطاعت جمهورية مصر العربية خلال الحقبة الناصرية القيام بدور قيادي فاعل واقليمي بارز اذ نجحت في تحقيق اجماع عربي فاعل (في اقل تقدير على المستوى الشعبي) لمواجهة القضايا المصيرية . كما تبنت النظام الاشتراكي واشراك العمال والفلاحين في العمل السياسي ولاسيمّا في الحزب الذي شكله النظام (الاتحاد الاشتراكي العربي)، وحدد نسبتهم البرلمانية في الدساتير المصرية بنسبة الـ(٥٠ في المائة).

لقد شهدت مكانة مصر العربية والاقليمية تراجعا غير مسبوق ولاسيما بعد اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني عام (١٩٧٩) واستبعدت مصر بشكل وبآخر عن الاسهام في ترتيب اوضاع الاقليم العربي والافريقي وحل مشاكلهما ورسم تطوراتها المستقبلية سواء في ظل حكم الرئيس (محمد انور السادات) ام حكم الرئيس (محمد حسني مبارك). ومن ثم التراجع عن كل الانجازات التي تحققت لصالح الطبقات الفقيرة (العمالية والفلاحية واصحاب

الدخل المحدود). ولاسيمّا بعد سياسة الانفتاح والاعتماد الكلي على الطبقة الرأسمالية ، فضلاً عن سيادة النزعة (البوليسية) واعتماد الحل الامني. كما أدى التباطؤ في الاصلاح واستشراء الفساد والاستبداد والهيمنة الكلية على مقاليد الامور والسيطرة على مؤسسات الدولة، وتحول الحكم الى حكم العائلة التي تدير البلاد والعباد، وتخبط الاقتصاد نتيجة الزواج الذي حدث بين النظام ومجموعات من أصحاب المال والثروة على حساب المعاناة الشعبية.

ان الظروف التي مرت على جمهورية مصر العربية ولاسيما اثناء الانتخابات وما تشهده من تزوير وتدخل مقيت من قبل الاجهزة الامنية و(البلطجية) لصالح الحزب الحاكم(الوطني الديمقراطي) ومن ثم مشروع التوريث، استفزت الشارع المصري .

ان دراسة مخرجات الثورة المصرية في (٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١) وفوز الاخوان المسلمين واستلام الحكم من قبل الرئيس السابق (محمد مرسي) ، لم تتبين ملامح السياسة الداخلية لـ(الإخوان) على صعيد ترسيخ المنهج الديمقراطي ، ولاسيمّا بعد انتهاجهم سياسة الاقصاء والتمكين، كما لم يكن لدى حكومة الاخوان أي تصور لإدارة الملف الاقتصادي التي ظلت كثير من القوى المؤثرة السابقة متمسكة به كما لم يكن لديها القدرة الواعية على التعامل مع القضايا الحساسة التي قد تثير الرأي العام المصري ولاسيما في التعامل مع القضية السورية ، لذلك تركت تلك السياسة اثاراً سيئة في المشهد السياسي المصري. ثم جاءت ثورة ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣ لاسقاط نظام الاخوان، بعد نداءات حملة (تمرد) التي جمعت قرابة (٢٢) مليون صوت مطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وداعية الشعب للنزول الى الميادين في ٣٠ يونيو حزيران ٢٠١٣ ، لتعيد تدخل المؤسسة

العسكرية في الحياة السياسية بشكل واضح . ويبدو ان المرحلة قد استوجبت انتخاب مرشح الجيش (عبد الفتاح السيسي) من اجل انهاء الفوضى وتجاوز سلبيات مرحلة حكم (الاخوان المسلمين) الذين رفضوا كل الاجراءات التي جاءت بعد ٣٠ يوليو ٢٠١٣ ، وربما دخل النظام الجديد في (ازمة الشرعية والشرعية الثورية) وهنا لابد من التنبيهالى قدرة الشعب المصري على استيعاب الاحداث ومواجهتها بحكمة وتجاوزها من دون ترك اثارها السلبية لمدة طويلة .

أهمية الرسالة :

تأتي اهمية الدراسة من أهمية جمهورية مصر العربية التي تمثل قلب الوطن العربي وان عددا من الدول العربية تتطلع الى انعكاس المتغيرات التي خلقتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما بعدها، الى عودة الدور الريادي جمهورية مصر العربية والتفاعل مع القضايا العربية والافريقية والدولية ومواجهة الهجمة الشرسة التي تواجهها الدول العربية بعد ان انفردت بها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ، ان نجاح مصر في ذلك يمكن ان يبعث الامل في القضايا المصرية . وان نجاح النظام الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة في مصر يمكن ان يعيد دورها الريادي على المستوى الداخلي لما يشهده البلاد من استقرار ولاسيما بعد ان يتم ابعاد المعالجات الامنية عن القضايا السياسية.

فرضية الرسالة :

على الرغم من أن أزمة النظام قد دفعت باتجاه الثورة الشعبية لتغيير النظام السياسي في جمهورية مصر العربية من اجل البناء الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، الا ان موقف المؤسسة العسكرية الضامن والضابط لعدم انجرار البلاد للفوضى العارمة، نجحت في تهيئة الاجواء والاشراف على الانتخابات المصرية لانتخاب (محمد مرسي) ومن ثم وصول (عبد الفتاح السيسي) الى دفة الحكم،

وقيادة مصر مرة اخرى من المؤسسة العسكرية، والمهم من هذه النتيجة قدرة المؤسسة على الاستمرار في استعمال الادوات الديمقراطية الحقيقية والتداول السلمي بحيث تجعل السلطة متاحة للجميع.

اشكالية الرسالة

تحول سياسة النظام السياسي في مصر من نهجها المعروف في الاقصاء والحد من الحريات العامة وهيمنة مطلقة للسلطة التنفيذية وقدرة النظام على نهج نظام ديمقراطي جديد يأخذ بالاعتبار التداول السلمي للسلطة وسماع رأي الشعب وتبدل في استراتيجية عمل مؤسسات الدولة المصرية التي اسهمت القلة الحاكمة في السيطرة على مقدرات الشعب وابعاد مصر عن محيطها العربي والافريقي والدولي .

منهجية الرسالة

اعتمدت الدراسة في معالجتها لمحاور موضوع على وفق الخطة المعتمدة على منهج التحليل النظمي فضلاً عن المنهج التاريخي.

هيكلية الرسالة:

بدأت الرسالة بمقدمة وبعد ذلك أهمية الرسالة وفرضية الرسالة وإشكالية الرسالة ومنهجية البحث وهكيلية الرسالة ثم تناولنا في التمهيد دراسة في المفاهيم لمفهومي الأزمة والتغيير وبعد ذلك بدأنا بالفصل الأول بعنوان أزمات النظام السياسي في جمهورية مصر العربية وكان المبحث الأول منه حول المؤسسة التنفيذية في النظام السياسي الذي تناولنا فيه في المطلب الأول دور رئيس الجمهورية في مصر والمطلب الثاني سياسة التوريث والمبحث الثاني كان حول أزمة الحقوق والحريات العامة في جمهورية مصر العربية الذي تناولنا فيه في

المطلب الأول الحقوق والحريات العامة وفي المطلب الثاني موقف النظام من الحقوق والحريات العامة، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه الأزمة الاقتصادية في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير وكان فيه المطلب الأول حول الموارد الاقتصادية في مصر والمطلب الثاني تناول الأزمة الاقتصادية التي مرت بها مصر.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أزمة بناء الدولة وإدارة الحكم والذي كان فيه المبحث الأول ثورة ٢٥ يناير وتطوراتها وتناولنا في المطلب الأول منه ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والمطلب الثاني محاولة إجهاض الثورة أما في المبحث الثاني فتناولنا المرحلة الانتقالية بعد أزمة نظام الحكم وكان المطلب الأول منه المرحلة الانتقالية بعد تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم والمطلب الثاني تعديل الدستور وانتخاب مجلس الشعب أما في المبحث الثالث فقد تناولنا الموقف العربي والدولي من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وكان المطلب الأول منه الموقف الدولي من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والمطلب الثاني الموقف العربي من تلك الثورة.

أما الفصل الثالث سنتطرق فيه الى أزمة التغيير في مصر والتطورات السياسية بعد عام ٢٠١٢ الذي كان المبحث الأول حول التحول الديمقراطي بعد المرحلة الانتقالية وكان المطلب الأول منه تطورات التحول الديمقراطي في مصر أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه ثورة يونيو ٢٠١٣ والمرحلة الانتقالية والمبحث الثالث حول انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً للدولة وبعد ذلك خاتمة الرسالة والمصادر والمراجع.